المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي
في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997–2005) دراسة تاريخية

د. فراقد داود سلمان الشلال

جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

للخليج العربي اهمية كبيرة في ميزان السياسة الدولية وتأتي هذه الاهمية من الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمخزون الهائل من مصادر الطاقة (النفط والغاز)، وهذا ادى الى ارتباط امن الخليج بالأمن الدولي، وبالرغم من ارتباط ايران بالخليج على مستوى الامن والمصالح الاقتصادية والسياسية ، الا ان انعدام الثقة بين دول الخليج العربي وايران كان السمة الاساس للعلاقات البينية ولسنوات طويلة ولكن في عهد الرئيس الايراني محمد خاتمي تمكن الجانبان من نبذ الخلافات الايديولوجية والسياسية وتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية.

Abstract

The Arab Gulf is of great importance in the balance of international politics. this importance comes from the geographical location strategic and massive stocks of oil and gas، and this led to the security of the Arabian Gulf linked to international security despite lrans to the gulf on the level of security and economic، political interests, the confidence between the Gulf states and lran has been the main feature of the inter-relations for many years, but under president Mohammad Khatami, both sides could renounce ideological and political

differences and activate economic and cultural relations.

المقدمة

لاشك ان لمنطقة الخليج العربي اهميتها الاستراتيجية المستمدة من موقعها الجغرافي وامكانياتها الاقتصادية ،هذه الاهمية افرزت تنافس سياسي عسكري حولها لأنها تمثل حلقة وصل بين اكبر ثلاث قارات فضلا عن اشرافها على الخليج العربي الذي يزيد من اهميتها لإمكانية اتصالها بالعالم الخارجي، الامر الذي منح تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الانسانية خلال الحقب التاريخية الماضية ، ولقد زاد من اهمية تلك المنطقة اكتشاف النفط في ثلاثينات القرن العشرين لتضفي عليها صفة الاهمية الاقتصادية نظرا لتزايد الطلب العالمي عليه ولكونه مادة حيوية معاصرة تتنافس الدول الكبرى فيما بينها من اجل الاستحواذ عليه، هذه الميزات كانت عبئا على المنطقة وذلك لأنها اصبحت شديدة التأثر بما يجري حولها من احداث وتداعيات فبعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان 2003، وتزايد القدرات النووية الايرانية جعل دول الخليج العربي امام تحد امني خطير. وعد البرنامج النووي الايراني العقبة التي تقف امام نظام امن الخليج، والعلاقات الخليجية – الايرانية.

اهداف البحث:

1–ان امن الخليج العربي هو امن الدول الواقعة على ضفتي الخليج العربي، فضلاً عن حماية وتامين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل النفط ولما لهذه الممرات من أهمية اقتصادية واستراتيجية فأن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك بين الدول الكبرى ودول الخليج العربي.

2–توضيح المفاهيم والرؤى السياسية الدولية والاقليمية حول مضمون الأمن الإقليمي الخليجي.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث فيما يحاول ان يضيفه هذا البحث على الصعيدين العلمي والعملي لكون البحث يتعلق بالأمن القومي لدول الخليج العربي في ظل تأزم موضوع البرنامج النووي الايراني ما بين الضغوطات الامريكية والدبلوماسية الاوربية.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول مفهوم ايران حول امن الخليج العربي في عهد الرئيس محمد خاتمي ابرز الرؤساء الإيرانيين من التيار الاصلاحي، وتغير موازيين القوى الاقليمي والدولي بعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان عام2003، لصالح ايران وهذا بحد ذاته عد تهديدا لأمن الخليج العربي.

اقسام البحث: قمنا بتقسيم البحث الى ست مباحث تطرق المبحث الاول الى اهمية الخليج الاستراتيجية، والمبحث الثاني افرد لمراحل تطور مفهوم الامن الخليجي حتى عام 1997، والمبحث الثالث خصص لإيران وامن الخليج العربي من عام 1997وحتى عام 2003، والمبحث الرابع تناول انعكاس الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 على ايران وامن الخليج العربي، والمبحث السادس تطرق الى مواقف دول الخليج العربية من البرنامج النووي الايراني، فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات وقائمتي الهوامش والمصادر.

منهج البحث: اتبعنا في كتابة البحث المنهج التاريخي ومزجناه مع المنهج التحليلي بغية الوصول الى ادق الاستنتاجات.

المبحث الأول

أهمية الخليج العربي الاستراتيجية

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، وأروبا) ونقطة التقاء التجارة المختلفة، فضلاً لما يملكه من ثروات تؤثر على الاقتصاد العالمي الامر الذي جعل من بلدانه محط اهتمام كبير من قوى عديدة، كما جعلت هذه الاهمية من الاقليم ميداناً للصراع الاقليمي والدولي والذي لازال محتدما حتى الان، ومثل الخليج العربي اقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وارض الساحل الغربي لهضبة ايران[1].

وتعد منطقة الخليج العربية امتداداً بحرياً للمحيط الهندي ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج العربي من الجنوب ويربط بينه وبين خليج عمان، ويشكل الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة تمتد من شط العرب شمالاً حتى مضيق هرمز جنوبا ويحده من الشرق الساحل الايراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية ويتميز الخليج كممر مائي بالهدوء نظرا لخلوه من العقبات الملاحية كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها حوالي (200) جزيرة ترجع اهميتها لكونها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي الى داخل الخليج العربي، فضلاً عن مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم كما يعد اهم معبر مائي عالمي اذ يعبر من خلاله يوميا اكثر من (100) سفينة[2].

وتتمتع منطقة الخليج العربي من الناحية الاقتصادية بثروة نفطية هائلة من ناحية الاحتياطي والمنتج، وقد جاء اكتشاف النفط [3]، في المنطقة ليضاعف من اهميتها الاستراتيجية بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى ان الكثير من الباحثين اجمعوا ان مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الاوسط، وهو القول الذي

تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي اكدت ان دول الخليج العربية تمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم[4].

والاهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة الانتاج (حوالي36% من الانتاج العالمي)، وضخامة احتياطاته حوالي (46%) وانما ايضا من مجموعة اخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج منها[5]:

1- سهولة استخراجه.

2- قلة كلفة إنتاجه.

3- قربه من السواحل.

وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج مجموعة اخرى من المصالح التي ترتبط باستثمارات الغرب في المنطقة وبدور رؤوس الاموال الخليجية البترو دولار في حل ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبخاصة من خلال تجارة الاسلحة والودائع المالية في المصارف الغربية[6]. هذه الخصائص التي تميز منطقة الخليج العربي دفعت العالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية الى الاهتمام بها وطرح مفاهيم استراتيجية متغيرة بهدف الدفاع عن مصالح المعسكر الغربي، كما اصبح الامن والاستقرار في الاقليم ذا اهمية حيوية ومطلبا لدول العالم اجمع، اذ ان تناقض المصالح الوطنية على المستوى الاقليمي او المستوى الدولي قد يؤدي الى حدوث الصراعات الدولية ، فمن يسيطر على الاقليم باستطاعته فرض رؤيته الامنية عالميا وتحقيق السيادة الدولية من خلاله وهو ما دفع ديفيد نسيوم (David Nsyum) وكيل وزارة الخارجية الامريكية الى القول "ان كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها فيمكن اعطاء حجة جيدة مفادها ان هذا المركز هو الخليج سواء العربي او الفارسي حسبما تنظر اليه" وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء

المصالح العالمية وما من منطقة بمثل هذه الاهمية الاساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج العربي[7].

ولقد كان الخليج العربي محط اطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر فقد غزاه البرتغاليون والهولنديون والانكليز والفرس، واستولى عليه العثمانيون الا ان الصراع الدولي على ارض الخليج اشتد منذ اوائل القرن السابع عشر الميلادي مع اكتشاف الامبراطورية البريطانية لأهمية هذا الجزء من العالم باعتباره طريقها الى الهند، ثم مع اكتشاف النفط فيه فيما بعد ومنافستها في هذا الصراع دول اخرى من بينها فرنسا عن طريق علاقاتها بمسقط الا ان الغلبة كانت لبريطانيا التي استطاعت ان تبعد عنه الامبراطورية العثمانية والاساطيل الفرنسية وتقيم فيه دويلات ظلت فترة من الزمن حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بنفوذها كدولة عظمى في الخليج العربي[8].

وكانت المراحل التي مرت بها اهمية الخليج تسير بالموازاة مع تطور النفوذ البريطاني وترسيخه فيه وقد تم ذلك عبر سلسلة من السياسات التي عمدت بريطانيا الى تنفيذها لفرض سيطرتها على الخليج العربي فكان عليها ان تخوض صراعا مع الدول التي كانت تمارس نشاطها في هذه المنطقة فتمكنت من ان تسهم الى جانب هولندا من القضاء على النفوذ البرتغالي في بداية القرن السابع عشر، ودخلت في صراع مع الهولنديين وكان لها دور رئيس في اضعافه وابعاده في العقد السادس من القرن الثامن عشر، ثم واجهت النفوذ الفرنسي المتزايد في القرن التاسع عشر وتمكنت من اضعافه وتحديده بعد صراع استمر حتى بدايات القرن العشرين[9].

تمكنت بريطانيا من الحفاظ على مكانتها في الخليج العربي والتصدي للنشاط المتزايد للعثمانيين والروس والالمان طيلة العقود الثلاثة الاخيرة من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الاولى عام 1914، والتي حسمت لصالح بريطانيا وبينما كانت بريطانيا

تسعى جاهدة لإبعاد اي منافس دولي اخر على منطقة الخليج العربي كانت تعمل من جهة اخرى على دعم سيطرتها على سكان المنطقة وحملهم على الانصياع لإرادتها ولأجل تحقيق ذلك عملت بريطانيا على ربط شيوخ المنطقة بمعاهدات عدة[10]، كان الهدف الاساس من تلك المعاهدات ابعاد كل ما من شأنه فسح المجال للنفوذ الاجنبي في الخليج العربي باستثناء النفوذ البريطاني[11].

المبحث الثاني

مراحل تطور مفهوم الامن الخليجي حتى عام1997

المرحلة الاولى: برزت قضية امن الخليج العربي باعتبارها مسالة محورية في السياسة الدولية منذ اواخر السبعينيات، والحديث عن مسالة الامن في الخليج يعود الى 16 كانون الثاني 1968، عندما اعلنت الحكومة البريطانية العمالية برئاسة هارولد ويلسون (Harold Wilson)[12] عن عزمها على الانسحاب من شرق السويس بنهاية عام 1971، وذلك اثر الرحلة التي قام بها وزير الدولة البريطاني جرو نوي روبرتس(Jaru nawiun robrts) الى امارات الخليج والكويت وايران، والسعودية، وكان قرار الحكومة البريطانية آنذاك بالانسحاب من الخليج هو نتيجة طبيعية للمشكلات الاقتصادية التي واجهتها بريطانيا آنذاك لقد اتسمت تلك المرحلة بالهدوء النسبي في العلاقات الخليجية– الايرانية[13].

حيث تزامنت تلك المرحلة مع حقبة الحرب الباردة ،فكانت الانظمة المحافظة على ضفتي الخليج العربي تنظر الى القومية العربية الراديكالية والشيوعية بوصفها تهديدا خطيراً، اما من الناحية الاقليمية فقد سعى الطرفان الخليجي والايراني الى ضمان امن الخليج لأهمية ذلك بالنسبة لأمن الطاقة باعتباره المصدر الاول لاقتصادهما، وعند انسحاب البريطانيين فعليا من المنطقة وجدت الدول الخليجية نفسها امام واقع جديد فالدول التي استقلت عن الوصاية

البريطانية خشيت كثيرا من انعكاسات الفراغ الذي احدثه الانسحاب البريطاني عام 1971 لأنها كانت ذات مساحة صغيرة، وضعيفة بشريا، وبدون قيمة عسكرية فهي كانت تخشى في الواقع من هجوم احدى دول الخليج الكبرى عليها[14].

ومن جهة اخرى خشي كبار الخليج وصغاره من مضاعفات هذا الفراغ بتعبير اخر تحفظت دول الخليج الصغيرة حيال نية الدول الخليجية الكبيرة، وفي الواقع ان تدارك دول الخليج لموضوع الاعتداءات الخارجية عن طريق ضمانات عسكرية اقليمية او من خلال سياسة عدم انحياز تعتمدها دول المنطقة في حال نشوب نزاع بين قوى خارجية والامتناع عن التدخل في شؤون دول المنطقة الداخلية والتفاهم على حل كل نزاع حدودي او غيره سلميا تشكل جميعها حجر زاوية لكل نظام امن جماعي اقليمي[15].

وتجدر الاشارة الى ان فكرة قيام مؤتمر يقوم بمناقشة مسألة امن الخليج العربي ابصرت النور في حزيران 1976 وذلك خلال مؤتمر مسقط الاول لقاء الملك السعودي خالد بن عبد العزيز[16] بالشاه محمد رضا بهلوي[17] وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر فكرة اقامة تنسيق عسكري يدعمه ميثاق امني توقع عليه كل دول المنطقة بغية منع اقامة قواعد عسكرية او اجنبية، او تحويل المنطقة الى نقطة صراع بين الدول العالمية الكبرى الا ان هذه الفكرة لم تدخل حيز التنفيذ[18].

وسبب فشل المؤتمر هو الخلافات في وجهات نظر الدول المجتمعة بشان حرية الملاحة في مضيق هرمز فقد طالب العراق باتباع مبدا حرية الملاحة في حين اصرت ايران على ان تكون الملاحة مشروطة وساندها في ذلك سلطنة عمان، فضلاً عن ان مسألة التهديدات والاخطار التي تحيط بأمن الخليج العربي كان لها دور في اثارة الخلافات فقد عد العراق التدخل الخارجي هو التهديد الرئيس للأمن في الخليج العربي في حين اصرت المملكة العربية السعودية وايران على عدم الفصل بين التدخل الخارجي والحركات الثورية والجماعات

المعارضة في بعض دول الخليج العربي بوصفه تهديدا اخر للوضع في الخليج ولمسالة الامن الخليجي بشكل عام[19].

وبعد فشل مؤتمر مسقط الاول كثفت دول الخليج العربي وايران من اتصالاتها لعقد مؤتمر اخر لدول الخليج وقد تمخض عن تلك الاتصالات عقد مؤتمر مسقط الثاني في 12 تشرين الثاني 1977، وحضر المؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربي وايران وحيث طرحت في المؤتمر عدد من المشاريع الامنية ومنها مشروع تقدمت به سلطنة عمان تضمن المشروع اقامة معاهدة دفاعية خليجية تشترك فيها ايران وجميع الاقطار الخليجية ، ولكن بسبب اختلاف الرؤى والتصورات فشل ايضا هذا المؤتمر في التوصل الى صيغة مشتركة لإقامة حلف امني خليجي وبالاخص عقب رفض العراق لجميع تلك المشاريع وعدها بمثابة احلاف عسكرية[20].

ومن ذلك يتبين فشل جهود الشاه في تبني استراتيجية امنية في الخليج العربي وذلك لتخوف دول الخليج من روح الهيمنة والتوسع الايراني، مع احتمالية قيام ايران بالتدخل في شؤون دول الخليج العربي الداخلية، ورغم ذلك استمرت المشاورات واللقاءات والاجتماعات بين دول الخليج العربي وايران حول امن الخليج العربي حتى سقوط نظام الشاه عام1979.

المرحلة الثانية: لقد مثل نجاح الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979،ضربة للاستراتيجية الامريكية في المنطقة بسبب سقوط الشاه وانفتاح ثغرة الامن في الخليج العربي مرة اخرى بعد التغير الذي حدث في السياستين الداخلية والخارجية لإيران بعد الثورة، وبدلا من ان تؤدي الثورة الى تغيير توجهات ايران في المنطقة وان تعيد الجزر العربية الثلاث المحتلة ابي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى منذ عام 1971، وذلك باعتباره نوعا من اظهار حسن النوايا للحكومة الجديدة فقد واصلوا تمسكهم بعائديه الجزر لإيران، فضلاً عن اعلان الامام اية الله الخميني[21] تصدير تلك الثورة إلى دول الجوار والمنطقة العربية، وعندئذ ادركت

دول الخليج العربي حينها ان ثمة خطراً يهدد وجودها ،وبالأخص اثر تصريحات اية الله الخميني حول مفهوم الامن الاقليمي لمنطقة الخليج وفقا لمنظار قيادة الجمهورية الاسلامية الايرانية الذي يكمن في الاستقلال الفعلي لدول الخليج من ارتباطها بالقوى العظمى وقيام حكومات اسلامية صحيحة في دول الخليج العربية، والمقصود بالحكومات الاسلامية وفقا للمفهوم الايراني هو الغاء الحكم الملكي الوراثي السائد في دول الخليج ، لان الاسلام وفقا لذلك التصور يعارض قيام الحكومات الملكية ويحث على انشاء حكومات جمهورية يسيطر عليها رجال الدين كما حدث في النموذج الايراني[22].

مثل تصدير الثورة الاسلامية الايرانية منطلقا فكريا وحركيا تجاه دول الخليج العربية باعتباره الاداة لتحقيق الاهداف العقائدية التي اعلنتها الثورة الايرانية وراى إيران ان منطقة الخليج هي اولى المناطق لتطبيق تلك الاستراتيجية. وهددت ايران باحتلال البحرين باعتبارها جزءا تابعا لإيران، واعلن قادتها عدم التخلي عن الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة منذ عام، 1971 بل ان ابو الحسن بني صدر[23] رئيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية (1980–1981) اعلن "ان دول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية ليست دولا مستقلة بالنسبة الى ايران"[24].

ولقد ادت التوجهات الايرانية الجديدة تجاه امن الخليج ودول المنطقة وعلاقاتها الخارجية وبالاخص مع الولايات المتحدة الامريكية الى قيام الاخيرة وحلفائها الغربيين بفرض حظر تسليحي على أي صادرات عسكرية الى ايران، الامر الذي ادى الى حرمان القوات المسلحة الايرانية من الحصول على أي اسلحة جديدة والعجز عن الحصول على قطع الغيار اللازمة لصيانة الاسلحة والمعدات في الوقت الذي كانت ايران فيه بحاجة ماسة الى تلك الاسلحة للمساعدة في حربها مع العراق عام 1980[25].

المرحلة الثالثة: في ايار 1981 شكلت الدول الخليجية الست مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبدا ان هناك اتفاقا خليجيا على ضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الامن ورفض نفوذ القوى الاجنبية في المنطقة وضرورة ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وصاغت هذه الدول مبدئاً امنيا اساسيا يتمثل في ان امن الخليج العربي واستقراره هما من مسؤولية دول الخليج العربية وتكرر هذا المبدأ في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليج العربية ولقد جاء في البيان الختامي للدورة الاولى في 25 أيار 1981 ما يلي[26]:

اولا: ان امن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها.

ثانيا: رفض التدخل الاجنبي في المنطقة مهما كان مصدره.

ثالثا: ان من حق دول الخليج العربية في الدفاع عن امنها وصيانة استقلالها.

وتعاملت دول مجلس التعاون الخليجي مع خطر الحرب العراقية – الايرانية بديناميكية كبيرة وقامت بتفعيل كل قدراتها للخروج من دائرة الشرر المتطاير منها واتبع المجلس جانب الحذر في مساعيه الدبلوماسية ولقد سعت الى احتواء الازمة والتقريب بين الدولتين العراقية والايرانية وانهاء الخلاف بينهما فحث البيان الختامي للدورة الثانية التي عقدت في الرياض بتاريخ 10–11 تشرين الثاني 1981 الدول التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ودول عدم الانحياز والامم المتحدة على بذل المساعي السلمية لإيقاف القتال[27].

ولقد دعمت دول المجلس العراق ماديا وسياسيا حتى انعقاد الدورة الرابعة للمجلس في الدوحة بتاريخ 7–9 تشرين الاول 1983، فقد كان رد الايرانيين على الدعم المادي بالتعرض للمنشآت البحرية الخليجية وطرق الوصول اليها اما عن الدعم السياسي فقد ظهر في دفع دول المجلس الامم المتحدة الى التدخل وبناءً على ذلك اصدر مجلس الامن الدولي قرار رقم (540) في عام 1983، يدعو فيه الى وقف جميع العمليات العسكرية في

الخليج وعدم التعرض للمنشآت الاقتصادية والموانئ والوقف الفوري لجميع الاعمال العدائية في منطقة الخليج بما في ذلك جميع الممرات البحرية والطرق المائية وقد وافق العراق فورا على ذلك القرار ورفضت ايران الموافقة على هذا الامر، وعلى اثر ذلك اندفعت بدول المجلس تسعى الى الطلب من الدول الدائمة العضوية النهوض بمسؤولياتها في اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ القرار[28].

وقد استمر المجلس خلال دوراته اللاحقة في اعلان تمسكه بقرارات الامم المتحدة وبثنائه على العراق لقبوله لها وبدعوته ايران لقبول تلك القرارات ثم جاءت القمة العربية غير العادية في الاردن في شهر تشرين الثاني من عام 1986 وعبرت بقرارها عن الموقف العربي الموحد تجاه الحرب العراقية – الايرانية والتزمت به دول مجلس التعاون الخليج العربي وجاء في البيان الختامي للدورة الثامنة للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت في الرياض بتاريخ 26–29 كانون الاول 1987،مايشيد بقرار مجلس الامن الدولي رقم 598 الصادر بتاريخ 20 تموز 1987، بأجماع الدول الاعضاء ذلك القرار الذي يمثل ارادة المجتمع الدولي الذي رحب به الراي العام لما يستهدفه من حقن الدماء ووقف للدمار[29].

المرحلة الرابعة: والتي تبدء من حرب الخليج الثانية عام1990 وخلال هذه المرحلة تغيرت نظرة دول مجلس التعاون الخليجية الى كيفية الحفاظ على امنها بحيث لم يعد امن مجلس التعاون امنا خليجيا فحسب او مسؤولية دول الخليج فقط، بل تم الربط بين الامن الدولي وامن دول المجلس واصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطرا من قبل هي مصدر الامن والاستقرار في المنطقة واكتسبت ابعادا مختلفة ابرزها الخطر الداخلي والتهديدات الخارجية وارتبط ذلك بتهميش وتقليص الدور العربي بأمن الخليج، والذي عبرت عنه صيغة اعلان دمشق وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي مما ادى الى تقويض مبادئ الامن القومي وترتب على ذلك تكثيف الجهود العسكرية

في المنطقة وبذلك اصبح امن الخليج مسؤولية دولية من جانب وجزء لا يتجزأ من الامن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية[30].

وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 وضعت ايران تصورها ازاء الترتيبات الامنية في الخليج وفقا للمبادئ التالية[31]:

اولا: اخلاء الخليج من مخزون الاسلحة التقليدية وكذلك الاسلحة غير التقليدية النووية والبايولوجية والكيمياوية.

ثانيا: رفض التدخل الاجنبي في اعادة ترتيبات المنطقة تحت أي شكل من الاشكال واستبعاد جميع القوى غير الخليجية العربية وغير العربية.

ثالثا: ينبغي ان تستند ترتيبات الامن الاقليمي في المنطقة في المنطقة الى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة وان تضمن استقلال دول مجلس التعاون الخليجي وسيادتها على اراضيها وان تتحمل دول المجلس نفقات اعداد تلك الترتيبات.

رابعا: ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على كافة الصعد السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية تمهيدا لتحقيق الامن بأبعاده كافة.

من ذلك يتضح لنا ان ايران رأت بعد نهاية حرب الخليج الثانية ان امن الخليج العربي هو من مسؤولية دوله ورفضت الاتفاقيات والترتيبات الامنية كافة التي عقدتها دول الخليج مع دول خارج المنطقة بما فيها الدول العربية، والولايات المتحدة الامريكية والتي تعد وجود قواته في الخليج مصدر التهديد الاول لأمن الخليج ومن ثم تهديدا خطيرا لأمنها القومي.

المبحث الثالث

ايران وامن الخليج العربي1997-2003

كان لتولي الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي[32] مقاليد الحكم في 23ايار1997 ان شهدت السياسة الخارجية الايرانية استراتيجية جديدة اتسمت في تعميق العلاقات مع دول الخليج العربية بناءً على مبدأ الثقة المتبادل بين الطرفين، وهذا يدل على ادراك وتفهم الرئيس محمد خاتمي لمشكلتين اساسيتين في علاقة ايران الخارجية[33]، وهي:

الاولى: استمرار التوتر في علاقة ايران مع دول مجلس التعاون.

الثانية: ضعف الدبلوماسية في اقامة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وبناء الثقة.

وعلى ما يبدو ان الرئيس خاتمي كان يهدف من وراء هذه السياسة الحفاظ على المصالح القومية الايرانية والحفاظ على الأمن الخليجي، والتقى بعدد من السفراء الايرانيين لدى دول مجلس التعاون الخليجية واكد في لقائه معهم على سياسة الانفراج مع دول مجلس التعاون الخليجي بحيث لا تتعارض مع المبادئ والقيم الثورية وصرح ان سياسته هذه ليست تكتيكية ولكنها استراتيجية. وبدأ التقارب السعودي – الايراني تظهر بوادره بزيارة رفسنجاني على رأس وفد كبير رفيع المستوى الى المملكة العربية السعودية في عام 1997، فضلا عن ازدياد حجم التبادل التجاري وقيام مشاريع كبرى بين البلدين فعلى سبيل المثال قام وزير الخارجية السعودي سعود بزيارة الى طهران في ايار عام 1998، ووقعت اتفاقيات للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية ولمتابعة ذلك تشكلت لجنه خاصة ايرانية – سعودية للمتابعة وبالمقابل زار السعودية وفد ايراني رفيع المستوى كبير يضم (350) شخصية ايرانية من رجال الاعمال والتجار والصناعين للمشاركة في اول معرض للمنتجات الايرانية في السعودية. ومن ثم تم افتتاح خط للرحلات الجوية المباشرة بين البلدين في 14 أيلول 1997[34].

وفي ايار من عام 1999 قام الرئيس خاتمي بزيارة للمملكة العربية السعودية ووصفها بانها "بداية فتح صفحة جديدة في علاقات البلدين" وقد مثلت تلك الزيارة دفعة لعلاقات ايران الاقليمية بصفة عامة وللعلاقات السعودية الايرانية بصفة خاصة، ودلت على رغبة الطرفين في تقوية العلاقات واستقبل الرئيس خاتمي بحفاوة كبيرة من جانب المسؤولين السعوديين وبعد نهاية المباحثات التي دارت حول الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية منح خاتمي قلادة بدر الكبرى التي قلدها اياه الملك فهد بن عبد العزيز[35].

وكانت تلك الزيارة قد سبقتها زيارة الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي الى طهران في ايار 1999، وكانت بمنزلة خطوة تمهيدية اساسية لزيارة الرئيس خاتمي حيث استقبل الرئيس الايراني الامير سلطان بعيدا عن البروتوكول الدبلوماسي وجاء ترحيب الرئيس خاتمي وهو يتخلى عن كل التحفظات الدبلوماسية كانه وضع عنوانا عريضا قدم به لزيارته المهمة والنوعية الى الرياض وفي ختام زيارة الامير سلطان الى طهران اشار كمال خرازي وزير خارجية ايران في المؤتمر الصحافي الى ان التحسن التدريجي والمستمر في العلاقات بين ايران والعالم العربي سيحبط انشطة تجار السلاح في منطقتي الشرق الاوسط والخليج واكد ان الاتصالات بين ايران والدول العربية خففت من حدة التوتر ومهدت السبيل امام التعاون المثمر[36].

وتلا ذلك زيارة رئيس البرلمان الايراني علي اكبر ناطق نوري[37] بدعوة من رئيس مجلس الشورى السعودي، ثم تلتها زيارة وزير الدفاع الايراني علي شمخاني[38] الى المملكة في نيسان عام2000. اما عن علاقة ايران مع باقي الدول الخليجية فقد شهدت تحسنا وانفراجا على مستوى الخطاب السياسي والاعلامي واحد شواهده الاتفاق الامني الذي وقع بين الكويت وايران عقب زيارات مكثفة بين الجانبين عقد ذلك الاتفاق في تموز2002، الذي شمل تبادل وجهات النظر بين كبار المسؤولين العسكريين في الدولتين فيما يخص

القضايا الدفاعية ومكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الارهاب العبر للحدود ومواجهة التسلل البحري، وبالرغم من التحسن في العلاقات الخليجية – الايرانية الا ان الخلاف الاماراتي الايراني حول الجزر الاماراتية الثلاث تمثل القضية الاهم والاعقد بين الجانبين[39].

وفي مجال العلاقات القطرية–الايرانية قام امير قطر بزيارة الى ايران في 22 تشرين الثاني عام 1998 استغرقت خمس ساعات التقى خلالها بالرئيس محمد خاتمي وقد بحثا تطورات الاحداث في العالم الاسلامي وخاصة الازمة الافغانية ومستجدات القضية الفلسطينية، فضلاً عن بحث سبل تطوير العلاقات بين البلدين في كافة المجالات. وان تطور العلاقات الخليجية–الايرانية على هذا المستوى اعتبر المدخل الاساس لقيام نظام امني يرسم الخطوط العامة لترتيبات امن مشتركة في الخليج العربي حيث ان المجال الامني يعتبر المفتاح الاساسي للاستقرار في المنطقة. ولعل اهم المؤشرات على التوجهات الايرانية الجديدة وتكريس خط الاعتدال والتوافق في السياسة الخارجية نحو جيرانها ما تضمنه خطاب الرئيس محمد خاتمي اثناء زيارته للسعودية في ايار 1999 جملة من المبادئ التي تفسر الى حد كبير توجهات السياسة الايرانية في الحاضر والمستقبل حيث اكد على القواسم المشتركة التي تجمع بين ايران والدول المجاورة موضحا بان الامن الاقليمي لدول الخليج العربي مرتبطا بالمنطقة نفسها ، وليس لبلد ان يتوقع الامن لنفسه دون ان يسود الامن للدول الاخرى ايضا كما اضاف ان مشكلة الجزر مع الامارات لاتحل الا بالاجتماع والتحاور بالأسلوب المنطقي[40].

ومن خلال سياسة محمد خاتمي التي كثيرا ما وصفت بالاعتدال والايجابية في العلاقات الايرانية–العربية بصورة عامة والايرانية الخليجية بصورة خاصة يتضح لنا انه سعى الى نبذ خلافات الماضي واقامة علاقات قائمة على اساس حسن الجوار واقرار السلام وتحقيق الامن الاقليمي وتمكن الجانبين من تحقيق درجة عالية من التطور والتنسيق المتبادل في المجالات الاقتصادية والامنية.

المبحث الرابع

انعكاس الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 على ايران وامن الخليج العربي

مثل عام 2003 نقطة تحول جديدة في البيئة الامنية لمنطقة الخليج العربي فقد ادى الاحتلال الامريكي للعراق بتبعاته الى زعزعة الاستقرار الاقليمي وتقويض ركائز الوضع الامني الذي كان سائدا في المنطقة قبل ذلك العام. وبالتزامن مع الحرب في العراق تصاعدت ازمة البرنامج النووي الايراني وفي ظل عدم التوصل الى تسوية للازمة ما بين ايران والمجتمع الدولي اكتنفت دول المنطقة هواجس من احتمال قيام الولايات المتحدة الامريكية بعمل عسكري ضد ايران وهذا يعني اندلا ع حرب جديدة بما يترتب عليها من اثار مدمرة للإقليم بأسره[41].

لقد حدث تغيير في مستويات امن الخليج العربي الدولية والاقليمية والمحلية فعلى المستوى الدولي تم تعزيز الوجود العسكري الامريكي الكبير بشكل كبير، وهذا ادى الى زيادة اتساع الشقة بين خيار احتضان دول الخليج للقوات الامريكية في المنطقة او خيار السعي الى تحقيق الامن في الخليج العربي عبر اشراك الاطراف الدولية المعنية باستقرار المنطقة وامنها. وقد تغير المستوى الاقليمي لأمن الخليج العربي بقدر كبير ايضا فبعد ازالة العراق الذي كان يعد لفترة طويلة القوة الاقليمية الموازنة لإيران تزايدت المخاوف لدى الدول الخليجية من الهيمنة الايرانية واصبحت الكيفية التي يبنى بها الامن الاقليمي مصدر قلق حقيقي لهذه الدول، اما المستوى الاخير للأمن الذي تزعزع اثر التغييرات التي فرضت على العراق فكان المجال الداخلي لدول الخليج فقد انشغلت حكومات تلك الدول بانعكاسات التحول الديمقراطي في العراق على نظمها السياسية التقليدية، فضلاً عن القلق من بروز عراق شيعي بما ينطوي عليه من تزايد نفوذ ايران في العراق والاحتراب الطائفي الذي قد يصيب المجتمعات الخليجية[42].

ان الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وعدم وجود الثقة والامن والاستقرار والتعاون الشامل من جهة، وتوفر امكانية التعاون والموروثات الثقافية والدينية والتاريخية العديدة من جهة ثانية تتطلب من دول المنطقة البحث عن صيغة التقاء موحد وفق اعتبارات عدة[43]:

1-تطوير التعاون التجاري وتوسيعه في ضوء الامكانات المتاحة والقيام باستثمارات مشتركة في المشاريع الاقتصادية لتحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة.

2-الالغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية باعتبارها هدفا نهائيا.

3-تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الخليج تضم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن العراق وايران استنادا الى المادة (8) من قرار مجلس الامن الدولي رقم(598). والتي شملت ما يلي:

اولا: وضع ترتيبات امنية مشتركة في اطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الارهاب[44] والتطرف[45] والجرائم المنظمة.

ثانيا: انسحاب القوات الاجنبية من المنطقة وضمان الامن الكامل من قبل دول المنطقة.

ثالثا: تأسيس كونسريوم مشترك لتخصيب اليورانيوم بين دول المنطقة لجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

ومما سبق ذكره نخلص الى ان دول الخليج العربي ترفض هيمنة اي قوة اقليمية مثل ايران او العراق فإنها في الوقت ذاته لا تخفي خشيتها من التفرد الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة، وتسعى دول الخليج العربي ازاء ذلك الى التوصل الى صيغة دولية للحفاظ على امن واستقرار الخليج بمعنى اخر ان تساهم فيه كل القوى الدولية المعنية. وترى الولايات المتحدة الامريكية ان ايران تشكل الخطر الاكبر على امن الخليج العربي وترفض الهيمنة

الايرانية بأي شكل من الاشكال مثلما ترفض ان تتنازعها قوة دولية اخرى للسيطرة على المنطقة، في حين ترى ايران ان الوجود الامريكي في الخليج هو السبب الرئيس وراء عدم الاستقرار وتعتبر ان امن الخليج يجب ان يكون شأنا خاصا بالدول المطلة عليه ولا يجوز للقوى الخارجية ان تتدخل في صياغته.

المبحث الخامس

تداعيات البرنامج النووي الإيراني على امن الخليج العربي 2003–2005

أسهمت العديد من العوامل في إحداث التقارب الخليجي الإيراني من بينها إن كل من إيران ودول الخليج يتواجدون في محيط جغرافي واحد ، كما أن إيران تعتمد الحكم الثيوقراطي وهو نفس النموذج المطبق في المملكة العربية السعودية إلا إن هناك فرقا بين المذهبين، فضلا عن ان إيران ودول الخليج العربية من الدول المصدرة للنفط ، أما عن البرنامج النووي الإيراني[46] وتأثيره على امن الخليج فيعتبر امتحانا عسيرا لمسيرة العلاقات الإيرانية–الخليجية فقد أيدت دول الخليج موقف الولايات المتحدة الأمريكية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني والحد منه، وذلك بسبب خوفها وقلقها الناجم عن تبني إيران لمثل هكذا مشروع[47].

اولاً: اهداف امتلاك ايران للسلاح النووي

قبل التطرق للعواقب الامنية للبرنامج النووي الايراني على منطقة الخليج العربي ينبغي الاشارة الى الاهداف الاستراتيجية لإيران من امتلاك السلاح النووي ويمكن تحديدها بما يلي[48]:

1–تحقيق التوازن الاستراتيجي النووي مع دول الجوار التي تمتلك السلاح النووي مثل (باكستان، الهند، اسرائيل، روسيا، الولايات المتحدة).

2-تعزيز الهيبة والمكانة الاقليمية الإيرانية على منطقة الخليج في ظل القناعة الايرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، مع ادراكها لمجمل عناصر قوتها مقارنة بنظيرتها الخليجية، الامر الذي يفرض ضرورة ان تكون لها الكلمة العليا في نظام وهياكل الامن في المنطقة.

3-ردع مصادر التهديد الرئيسة المتمثلة في الوجود العسكري الامريكي على الحدود الايرانية واسرائيل من الهجوم عليها وكانت ايران لا تنوي تكرار نفس مصير العراق عندما تعرض للاحتلال في نيسان 2003.

4-ان امتلاك تكنولوجيا انتاج الاسلحة النووية يزيد من الشعور الوطني بالتفاخر ويدل على امتلاك قدرات تصنيع عسكري متقدمة للغاية تجعل منها قوة اقليمية عظمى ذات حضور دولي يصعب تجاهله في اية ترتيبات اقليمية.

5-خشية ايران من قيام الدول الخليجية بشراء معدات عسكرية وبناء قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا سيؤدي الى الاخلال بتوازن القوى الاستراتيجي العسكري في غير مصلحة ايران.

ثانيا: تأثير البرنامج النووي الايراني على امن منطقة الخليج العربي

1-تهديد الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج العربي مما لاشك فيه ان امتلاك ايران لأسلحة نووية من شانه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين، الاولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى حيث ان حقائق الجغرافية السياسية تشير الى ان القوة الايرانية الحالية اذا ما ارادت ان تتجه فان مسارها لن يكون الشمال او الشرق ففي الشرق هناك القوى النووية الاسيوية، "الصين، الهند، باكستان" وفي الشمال هناك روسيا وبالتالي فان امكانية التمدد المتاحة لإيران هي الغرب ويضاف الى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الافراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة او الالتزام بالحياة العسكرية فضلا عن قلة خبرتهم للخبرة القتالية. والثانية: امكانية نشوب صراع عسكري بين ايران والاطراف

المعنية بالقضية النووية تنعكس اثاره على المنطقة خاصة وان هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الايراني حيث اكد على ذلك الرئيس الامريكي السابق جورج بوش "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الايراني" ومن ثم فان الرد الايراني قد يأخذ اشكالا عدة من بينها ان تقوم ايران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي "لإسرائيل" مما قد يؤدي الى تصاعد العنف بين اسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان)[49].

او قد تقوم ايران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الامريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ ارض– ارض وهو من الامور المنذرة باحتمال تحول المواجهة مباشرة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية الى حرب اقليمية عواقبها عديدة من اهمها، ان تقوم ايران بإغلاق مضيق هرمز مما يعيق تدفق النفط الخليجي الى الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية. واستهداف السفن الاجنبية الامر الذي من شانه ان يؤثر على حركة الملاحة البحرية في الخليج العربي ومن ثم على استقرار الاسواق النفطية وهو ما سيؤثر سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل اساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. قد تستهدف ايران المصالح الامريكية في الخليج العربي من شركات ومصانع او حتى افراد[50].

2–صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج العربي، وعلى ما يبدو ان من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا هو صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج العربي حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الخليجية– الإيرانية فإيران تطالب دوما بان يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة وذلك انطلاقا من ان امن الخليج هو مسؤولية دولية الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية والتي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها وفي ظل هذا الاختلاف طرحت صيغ عدة لأمن الخليج من جانب إيران[51].

الا ان اصرار ايران على امتلاك السلاح النووي من شانه اعاقة امكانية التوصل الى صيغة امنية مستقبلية لأمن الخليج لاعتبارات عدة من بينها:

اولا: امتلاك ايران للسلاح النووي قوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والايراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة وصولا الى ايجاد منظومة امنية واقليمية تقوم على اسس عده يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء الى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض وبالتالي فان امتلاك ايران للسلاح النووي يساعد على تحسين العلاقات التي يشوبها التوتر بالفعل نتيجة الاصرار الايراني على احتلال الجزر الاماراتية الثلاث واعتبار القضية شانا ايرانيا داخليا بالرغم من كونها احدى اهم القضايا الثابتة على جدول اعمال القمم الخليجية السنوية[52].

ثانيا: ان دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة امنية مشتركة في الخليج لابد وان تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشان اجراءات بناء الثقة مع الاطراف الاقليمية ومنها ايران، واول هذه المتطلبات عدم تهديد امن تلك الدول سواء بامتلاك الاسلحة النووية او غيرها[53].

ثالثا: امكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج العربي فحسب وانما في المنطقة العربية كلها حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من اجل الدخول الى النادي النووي وهو الامر الذي عبر عنه الامير تركي الفيصل بإقدام الرياض على اتخاذ قرار بامتلاك الاسلحة النووية حال امتلاك ايران اسلحة مماثلة. فضلا عن تأكيد وزير الخارجية الالماني يوشكا فيشر "من ان تسلح ايران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الاوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الامن والاستقرار"[54].

3-الاثار البيئية المباشرة للبرنامج النووي الإيراني، وجدت دلائل علمية عديدة على ان المنشآت النووية الايرانية لم تنشا وفق القواعد العلمية المرعية في ذلك فمفاعل بوشهر الذي يقع على بعد نحو 250 كلم من مدينة الكويت يعتمد بصفة اساسية على تقنيات

روسية لا تملك عناصر الامان النووي، وهو ما يعني ان دول الخليج تظل معرضة لخطر تسرب الاشعاعات من تلك المنشآت وهو الخطر الذي يزداد حال الاحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية الى المنشآت النووية الايرانية والذي من شانه ان يؤدي الى كابوس نووي اكبر حجما وابعد تأثيرا من كارثة تشرنوبل[55] بسبب تسرب الاشعاعات النووية من المفاعلات والمصانع وهوما قد يؤدي الى خسائر بشرية بالغة المدى والخطورة وهو ما قد يحدث ايضا في حالة عدم اللجوء للخيار العسكري وذلك لوقوع ايران في محيط منطقة جيولوجية نشيطة زلزاليا كما هو في اليابان ،بما يعني ان زلزالا قد يسبب حادثا نوويا تكون اثاره الكارثية اكثر وضوحا على دول منطقة الخليج ومنها ايران والتي قد تودي بحياة نحو مائتي الف نسمة ، كما ان تلوث مياه الخليج نتيجة القاء ايران لمخلفاتها النووية فيها من شانه ان يؤدي الى تلوث اشعاعي تستمر اثاره لسنوات وتقود الى اغلاق محطات تحلية المياه على السواحل العربية[56].

المبحث السادس

مواقف دول الخليج العربي من البرنامج النووي الايراني

مما لاشك فيه ان دول الخليج تدرك ان تطوير القدرة النووية الايرانية يعد عاملا اخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا او على المدى البعيد ومع التسليم بتلك القناعة الا ان الدول الخليجية لم تعد الية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو امر محتمل، ويبدو ان هذه الدول ترى انهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الاوربي في هذا الشأن وفي هذا الاطار يمكن استعراض المواقف الخليجية الرسمية كما يلي: على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ ان هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد ان هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد يقول الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية "ان البرنامج النووي الايراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل

مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل"، ثم اضاف العطية: "لسنا بصدد الاختلاف مع ايران فعلاقاتنا معها طيبة"، وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشان برنامج ايران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الاسرائيلي، حيث ان اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج ايران النووي قد يفسره البعض بانه دعم للاحتكار الاسرائيلي للسلاح النووي ولقد كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الاشارة الى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية[57].

اذ جاء البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي في تموز من عام 1997 فقد دعا الى العموميات مرة اخرى حيث اعرب المجلس عن قلقه ازاء استمرار برامج اسلحة الدمار الشامل في المنطقة وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمتي عام 2003 و2004 مع مطالبة اسرائيل بالانضمام الى معاهدة الانتشار النووي، يمكننا ان نلاحظ ان مجلس التعاون الخليجي ركز في تحركه لا دارة الموضوع التسليحي الايراني على جانبين:

الجانب الاول: رفض تصعيد الملف النووي الى مرحلة الحرب بين ايران واي من القوى الاقليمية والدولية مثل اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، لان مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في مهب الريح وتجعلها عرضة للدمار الشامل.

الجانب الثاني: رفض امتلاك ايران للسلاح النووي سيمنح ايران مساحات نفوذ اوسع وربما هيمنة اقليمية شاملة على المنطقة[58].

يمكن تلخيص اهم مبررات القلق الخليجي من البرنامج النووي الايراني

اولا: لا تنحصر مبررات القلق الخليجي في البرنامج النووي فحسب بل في العقيدة النووية الايرانية ممثلة بمشروعها التوسعي.

ثانيا: ان ايران ليست بحاجة للنووي لا سلميا من اجل الطاقة لان عندها الطاقة الرخيصة التي تغنيها عن هدر البلايين من اموال شعبها الذي يعيش في مستوى اقتصادي متواضع مقارنة بجيرانه الخليجين. ولا عسكريا لأنها غير مستهدفة عسكريا لافي اراضيها ولا نفطها ولا امنها[59].

وفي الاطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية على الصعيد الفردي من البرنامج النووي الايراني متباينة ليس على مستوى النخب الحاكمة فقط بل ايضا على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج النووي الايراني سواء اكان سلميا ام عسكريا، وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف فقد كان الموقف الاماراتي اكثر وضوحا في تعبيره عن القلق من البرنامج النووي الايراني فقد اعلن الشيخ محمد بن زايد ال نهيان[60] ولي عهد ابو ظبي ووزير الدفاع في دولة الامارات العربية المتحدة في لقاءه مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك[61] (Jacques chirac) في باريس موقف بلاده قائلا "اقول في البداية ان وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الاوسط امر ضار، وهذا يعني اننا ضد وجود قدرات نووية في ايران وكذلك وجود قدرات نووية في الشرق الاوسط امر غير مجد وكذلك قوله "ان الملف النووي الايراني مقلق للدول المحيطة بإيران وكذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي ولكن هذا الوضع لا يدفعنا الى نحو البحث عن حل بعيد عن الخيارات السلمية"[62].

في حين صرح الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي "نحن ضد اي نشاط يستهدف انتاج اسلحة نووية في المنطقة او اي اسلحة دمار شامل اخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي ان ننأى بأنفسنا محن اي صراع بين الكبار" واضاف "ان البرنامج النووي الايراني هدفه سلمي لان ايران تسعى الى انتاج طاقة كهربائية بحدود20

الف ميجا وات". وحول المعنى نفسه اكد امير دولة قطر خلال احدى زياراته للولايات المتحدة "اننا في قطر لا نريد رؤية الاسلحة النووية في منطقة الخليج" وذلك دون الاشارة صراحة الى ايران. كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية اكثر حدة ففي تصريح اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح" ان ايران تشكل خطرا استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها اسلحة دمار شامل مضيفا ان هذه مسالة خطيرة ومن جانبها ناقشت لجنة شؤون البيئة في مجلس الامة الكويتي تقارير بشان المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الايراني في منطقة بوشهر وهو الامر الذي اكده النائب محمد الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة بالقول "هناك هواجس من المفاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225–250 كيلو مترا من الكويت ووسائل الامان فيه"[63].

ونخلص مما سبق الى نتيجة مفادها ان امر غياب العراق من معادلة توازن القوى الاقليمي اصاب هذا التوازن بالخلل وجعله يرجح لمصلحة ايران، وان امتلاكها للتقنية النووية وبالأخص قدرتها على تخصيب اليورانيوم محليا وفر لها عنصرا اضافيا للهيمنة على الخليج من وجهة نظر حكام الدول الخليجية. وبالرغم من قلقهم المستمر من البرنامج النووي الايراني فإنها لن تستطيع المشاركة في اي عمليات ضد ايران دون قرار واضح من مجلس الامن الدولي.

الخاتمة والاستنتاجات

تحاول ايران صياغة مفهوم امن الخليج العربي من خلال مفاهيم واسس غير مألوفة في العلاقات الدولية، فهي تؤمن بنظريات فكرية تدعو الى نشرها بين دول الخليج العربية باسم الثورة والسلام والاسلام والامن، هذا الامر زاد من حدة التوتر بين ايران ودول الخليج وشيوع عدم الثقة مع ايران. فعلى الرغم من كثرة التحديات الامنية خلال المدة الممتدة من عام1981–2003 التي واجهت دول الخليج العربية أي حوالي ربع القرن الماضي، الا انه يلاحظ افتقار دول الخليج العربية الى رؤية امنية واستراتيجية واضحة للتعاطي معها. الا انه

بعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان 2003 اختل موازين القوى في المنطقة واصبحت ايران لاعبا اقليميا متميزا وعملت على تطوير علاقاتها مع الدول الخليجية ، اذ تكونت لدى الطرفين قناعة مشتركة مؤادها حتمية تطوير العلاقات فلم تكن مظاهر للتدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، وتراجعت ايران عن سياسة تصدير الثورة وحلت محلها مفاهيم جديدة، مثل الاعتدال والانفتاح وحوار الحضارات كان من شأنها تعزيز اواصر العلاقات بين الجانبين وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة بينهما ،تسعى ايران ضمن أي مشروع للأمن في المنطقة الى استبعاد أي دور للقوى الاجنبية والخارجية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، فايران تسعى لتطمين الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة الى التيارات الايرانية وبناء الثقة بين دول المنطقة.

وان دعوات الساسة الايرانيين لحكام الدول الخليجية بأنشاء منظومة امنية مشتركة في المنطقة اصبحت حديث ايران الدائم في المناسبات الاعلامية والدعائية وحتى في بعض اللقاءات التي تضم مسؤولين ايرانيين بنظرائهم الخليجين، ورغم المحاولات الايرانية المتكررة لبعث الثقة في نفوس الخليجين الا ان الثقة لاتزال ضعيفة نسبيا لدى الخليجين بالنسبة لإيران فالكثير من دول الخليج يدرك ان دعوة ايران لإنشاء منظومة امنية خليجية مشتركة ليست سوى رسائل دعائية للراي العام العربي تحاول من خلاله ايران ابعاد اللوم عن ذاتها وتحسين صورتها ومحاولة ايقاع اللوم على دول الخليج العربي التي ترفض التعاون مع ايران في تنظيم امن المنطقة الخليجية.

لقد توصل البحث الى استنتاجات عدة، من بينها:

اولا: ان حالة الامن في منطقة الخليج العربي بحاجة الى بناء استراتيجية امنية تتماشى مع الظروف الاقليمية والدولية ومتطلبات الامن لدول المنطقة ولذلك فان خيار المشاركة الجادة والفاعلة في بناء استراتيجية امن مشتركة من قبل جميع دول المنطقة بات مطروحا بالفعل وبقوة كبيرة امام جمهورية ايران.

ثانيا: ان افضل السبل لدول الخليج العربية لمواجهة الاثار المحتملة للبرنامج النووي الايراني ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي–الخليجي من جهة والخليجي–العربي من جهة اخرى.

ثالثا: نتيجة لمجاورة ايران المباشرة لدول الخليج العربية التي تعد النفط مصدر دخلها الرئيس فدول الخليج تخشى تنامي قوة ايران النووية ولم تنفع المحاولات الايرانية في طمأنة هذه الدول التي ترى في طموح ايران النووي خطرا دائما عليها ومصدر قلق الدول الخليجية هو تحول المنطقة الى ساحة صراع بين الولايات المتحدة "واسرائيل" من جهة، وبين ايران من جهة اخرى،

الهوامش

(1) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003– 2011، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص93.

(2) رافد احمد امين العاني، الامن الاقليمي الخليجي بين الخطر الايراني والتحديات الداخلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد1، السنة 1، ص217.

(3) اكتشاف النفط: بدأت عمليات البحث عن النفط في الكويت عام 1913، عندما اجري اول مسح جيولوجي بالكويت قامت به بعثة البحرية الملكية البريطانية وعثرت خلاله على تسربات سطحية نفطية وغازية بمنطقتي بحرة وبرقان وتلى ذلك اجراء مسوحات عدة جيولوجية الاعوام1917، 1924، 1932، 1934، وتعاقبت خلال تلك الفترة محاولات الشركات النفطية العالمية للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الكويت، الى ان نجحت شركة نفط الكويت المحدودة التي تأسست في عام1934، بمساهمة شركة البتول البريطانية وشركة الخليج للزيت الامريكية في الحصول على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في كافة اراضي الكويت ومياهها الاقليمية لمدة 75 عاما، ثم تبعها البحرين والسعودية.

.G.E .Peterson ،life after oil: economic Aiternatives for the Arab Gulf states, 2009, p.4.

(4) نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص32.

(5) سركيس ابي زيد، ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، ط1، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2010، ص217.

(6) وسام الدين العكلة، امن الخليج العربي بين سندان التهديدات الايرانية ومطرقة الدرع الصاروخية الامريكية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.الرابط.http://en.celameo.com

(7) مصطفى العاني، مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، الواقع والمبررات، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006، ص10.

(8) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص243.

(9) ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج واقع وخيارات، بيروت، 2004، ص7.

(10) عملت بريطانيا على ترسيخ نفوذها في الخليج العربي من خلال المعاهدات السياسية والاقتصادية مع مشيخات الخليج العربي فعلى سبيل المثال عملت على عقد معاهدة مع قطر عام1913 تضمنت اعترافها بحكم ال ثاني المستقل لقطر عن الدولة العثمانية، اما عن علاقتها بالبحرين فقد عينت اواخر عام 1912 مدير بريطاني للمكوس، واخر لأمور الصيد

وحصلت على امتياز للتنقيب واستخراج النفط في البحرين والتي حصلت بموجبه على عدم السماح لأي جهة حكومية او اهلية للتنقيب عن النفط الا بعد موافقة بريطانيا. محمود شاكر، المصدر السابق، ص574–575.

(11) عبد الرؤوف سنو، اتفاقات بريطانيا مع امارات الخليج العربية (1798–1916)، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، 1998، العدد 174، ص5.

(12) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني– الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه 1928–1939، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص6.

(13) سياسي بريطاني ولد في مدينة هدرسفلد في ولاية يوركشاير، شمالي انكلترا كان والده عالما بالصناعة درس المرحلة الثانوية في مدرسة القواعد في ورال، ثم التحق بجامعة اكسفورد، حيث حصل على منحة ودرس الاقتصاد في الجامعة، وعندما تخرج اصبح محاضرا في نفس الكلية، اسهم في تحديث منظومة الضمان الاجتماعي والصحي في بريطانيا، من ابرز مؤلفاته الصفقة الجديدة، والحرب على الفقر العالمي. بدأ حياته السياسية كنائب عمالي في مجلس العموم عام1945 ليصبح بعد عامين وزيرا للتجارة واستقال عام 1951 احتجاجا على السياسة المالية لحزبه ثم اصبح وزيرا للمالية في حكومة الظل وللشؤون الخارجية نافس غيتسكل على رئاسة الحزب عام 1960 وبعد ثلاث سنوات خلفه في قيادة الحزب، كسب انتخابات 1964 العامة واصبح رئيسا للوزارة ورئيس حزب العمال مدة ثلاث عشرة سنة ورئيس وزراء بريطانيا لمدة ثمان سنوات على فترتين من عام1964–1970، ومن عام 1974– 1976، عرف عنه ميوله للصهيونية. للمزيد من التفاصيل ينظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص365.

(14) اشرف محمد كشك، العلاقات الخليجية– الإيرانية الواقع وآفاق المستقبل، سلسلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، آذار،2014، ص13.

(15) أنطوان متي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798–1978)، بيروت، دار الجبل،1993، ص158.

(16) الملك خالد: ولد في الرياض واصبح في غضون فترة قصيرة المساعد الاكبر لشقيقاه اللذين سبقاه الى الملك تلقى تعليمه الاول في المدارس القرآنية في المملكة ولم يتلق اي تعليم في الخارج بخلاف العديد من اخوته، ارسله والده وهو في عمر الرابعة عشر الى الصحراء ليمثل الدولة لدى قبائلها ويستمع الى شكواهم ولقب حينئذ برجل الصحراء وكان من المهتمين بأمور القبائل اكثر من القضايا السياسية والدبلوماسية، وفي عام 1934 عين مساعدا لشقيقه فيصل وكان له دور كبير في الحملة التي قادها الاخير ضد اليمن وكان من المعروفين بأعمال البر والاحسان، عين ملكا بعد اغتيال شقيقه فيصل في 25 اذار 1975. وبقي في الحكم الى وفاته في 13 تموز 1982، للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، الجزء الثاني، 1999، ص602.

(17) الشاه محمد رضا بهلوي: ولد في سنة 1878، في قرية الشت بإقليم مازندران من اسرة ذات تقليد عسكري، فقد كان ابوه وجده ضابطين في الجيش الايراني اما امه فقد كانت قفقاسية الاصل تركت موطنها بعد الحاق تلك المنطقة بروسيا القيصرية وبعد سنة من ولادته توفي والده، فتولى خاله رعايته وعندما بلغ السادسة عشر من عمره دخل الخدمة العسكرية في فرقة القوزاق وقد اثبت كفاءة ومهارة اهلته للتدرج في الرتب العسكرية ففي عام 1915 اصبح برتبة عقيد، ثم رتبة عميد في سنة 1921، وفي تلك السنة قام بالانقلاب، توفي في 27 تموز 1980.. وللمزيد من التفاصيل ينظر دونالد ولبر، ايران في

ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985، ص117.

(18) أنطوان متي، المصدر السابق، ص159.

(19) محمد عبد الرحمن يونس، ايران وقضايا المشرق العربي 1941–1971، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ جامعة الموصل، 2005، ص168.

(20) محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، د.ط، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،1980، ص344.

(21) اية الله الخميني: ولد مصطفى احمد الخميني في مدينة خمين عام1902من عائلة دينية سياسية، فقد والده بعد سته اشهر من ولادته ،وبقي تحت كفالة والدته وعمته، حتى سن التاسعة عشر اشتغل الامام الخميني في مدينة خمين بدرس العلوم الفقه والاصول واللغة العربية والمنطق، وفي عام 1921 التحق بالحوزة الدينية في اراك ثم غادرها الى قم لمتابعة دراسته في حوزتها العلمية ، وتتلمذ على يد الميرزا محمد علي شاه ابادي لمدة ست سنوات، عمل بالسياسة سنوات عدة لمقارعة نظام الشاه محمد رضا، وفي 5 تشرين الاول من عام 1965 نقل الامام الخميني مع ابنه السيد مصطفى من تركيا الى العراق وعمل في التدريس في حوزة محافظة النجف العراقية ومن منفاه كان يتابع اخبار اوضاع ايران السياسية الداخلية وفي 16 كانون الثاني من عام 1978 اسس الامام تشكيل مجلس قيادة الثورة الاسلامية من منفاه في باريس بعد ان انتقل من العراق الى باريس، تولى حكم الجمهورية الاسلامية من عام1979–1989، وتوفي في طهران سنة 1989، خليل احمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص362–364.

(22) منصور حسن عبيد، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، 2004، ص65.

(23) ابو الحسن بني صدر اول رئيس لايران ولد في 22/ اذار 1933، في همدان وكان والده احد رجال الدين المهمين في ايران وكانت تربطه علاقة صداقة بالامام الخميني(قدس)، درس بني صدر الحقوق والاقتصاد وعلى الرغم من كونه ابن احد ايات الله في ايران الذين ايدوا انقلاب 1953فان بني الصدر كان في وقتها الى جانب محمد مصدق وامضى شطرا كبيرا من حياته في باريس كاحد الناشطين في الجبهة الوطنية وحركة الحرية تولى الرئاسة في 25 كانون الثاني 1980، اختلف في وجهات النظر حول ادارة امور البلاد مع الامام الخميني بعد ان اتهمه الاخير بضعف الاداء في قيادة القوات العسكرية الايرانية اثناء في الحرب العراقية– الايرانية تمت تنحيته في 10 حزيران 1981 بسبب معارضته لاستمرار الحرب بين العراق وايران. للمزيد من التفاصيل ينظر، ارون ابراهيميان، تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، الكويت، 2014، ص270.

(24) منصور حسن عبيد، المصدر السابق، ص67.

(25) نجاح محمد علي، البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب، مجلة آراء حول الخليج، العدد 12، 2005، ص176.

(26) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته في منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص433.

(27) خالد حسين، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، لبنان، 2009، ص43.

(28) ظافر محمد العجمي، المصدر السابق، ص468.

(29) Sahim.m.lrans nuclear program, part1, online article ،payvand lran news, 2003, p.18

(30) محمد السعيد ادريس، الخليج والازمة النووية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، 2006، ص103.

(31) خالد احمد محمد، اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية الايرانية1979–2000، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص123.

(32) محمد خاتمي: ولد محمد خاتمي في مدينة اردكان عاصمة اقليم يزد الاوسط سنة 1943، لأسرة ايرانية متدينة بعد انهاء دراسته الابتدائية دخل سنة 1961 مدرسة قم الدينية ، ثم حصل على درجة البكلوريوس في الفلسفة من جامعة اصفهان وبعد تخرجه اكمل المستوى المتقدم في الدراسة الدينية من معهد قم وفي سنة 1970 درس العلوم التربوية في جامعه طهران ثم عاود دخول معهد قم لدراسة علم الاجتهاد ، بدا نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة المسلمين بجامعة اصفهان وعمل قريبا من ابن السيد الخميني احمد ومحمد منتظري ونظموا حلقات نقاش سياسية دينية وتراس خاتمي مركز هامبورغ الاسلامي في المانيا قبل انتصار ثورة الاسلامية عام 1979، يجيد خاتمي ثلاث لغات غير الفارسية وهي العربية والانكليزية والالمانية، شارك خاتمي في نشاطات سياسية ضد الشاه محمد رضا، في اعداد وتوزيع بيانات سياسية لاسيما تلك التي تصدر عن الامام الخميني مؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية. مثل دائرتين انتخابيتين هما مقاطعة اردكان وومبيود في الفترة الاولى للبرلمان سنه1980 وفي سنة 1981 عينه الامام الخميني مديرا لمؤسسة كيهان كما عين وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي سنة 1982، تولى مسؤوليات عدة اثناء الحرب العراقية–الايرانية1980–1988، بما فيها نائب ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة ورئيس

قيادة الحرب الدعائية وعين مجددا وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني، ورئيسا للمكتبة الوطنية الايرانية.. للمزيد من التفاصيل ينظر اروند ابراهيميان، المصدر السابق، ص270.

(33) لازم لفتة ذياب المالكي، تاريخ ايران الحديث والمعاصر، ط1، جامعة البصرة، 2007، ص373-374.

(34) المصدر نفسه، ص380.

(35) الملك فهد بن عبد العزيز: برز اسم الملك فهد في عام 1962 اي في عهد فيصل بن عبد العزيز، عندما تولى وزارة التعليم وقد استمر بمنصبه هذا حتى اغتيال الملك فيصل عام1975 والى جانب وزارة الداخلية وفي عام1967 تولى منصب رئيس مجلس الوزراء بصفته هذه وكان في موقع يمكنه من الاشراف على كل انشطة البلاد الاساسية ومع اعتلاء الملك خال العرش عين الامير فهد وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء وقد قاد فهد منذ فترة ولايته للعهد سياسة فض المنازعات الاقليمية العربية وتشجيع سياسة التضامن العربي والاسلامي فسعى منذ عام 1975 الى تحسين العلاقة مع العراق واليمن الجنوبية بعد ان كانت علاقة السعودية بهذين البلدين محكومة بتأزمات قديمة دون ان يهمل تطوير العلاقة مع كل من سوريا واليمن الجنوبية ، كما حافظت السعودية في عهده على علاقة متطورة بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وذلك بمواصلة دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية على مختلف الصعد، ثم عمل على بناء تجمع خليجي قوي في اطار مواجهة التحديات المحتملة وبخاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية توفي الملك فهد في 1 اب 2005. للمزيد من التفاصيل ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ط5، الجزء الرابع، 2005، ص611-613.

(36) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية–الإيرانية 1997–2006، مجلة المنارة، عمان، العدد 2، 2008، ص349.

(37) علي اكبر ناطق نوري: بدا حياته السياسية عام 1963،معارضا لنظام الشام محمد رضا، اثناء دراسته على يد اية الله منتظري في مدينة قم ، الايرانية ثم لمع اسمه في عالم السياسة اثناء حكم الامام الخميني واصبح رقما صعبا لا يمكن اغفاله في اية انتخابات تجري في ايران، تعرض للاعتقال عده مرات اثناء حكم الشاه مما اضطره للسفر الى لبنان وسوريا وهناك زادت معارضته للشاه وبعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران والقضاء على حكم الشاه شغل نوري منصب وزير الداخلية، للفترة من عام1981– 1985، ثم اختاره المحافظون ناطقا رسميا لهم في البرلمان، حيث اعتبر واحدا من اقوى المعارضين لسياسات الرئيس الاصلاحي محمد خاتمي، اهلته شعبيته في الاوساط التيار المحافظ للترشيح امام خاتمي في انتخابات مايس 1997، الا ان الغلبة كانت لتيار الاصلاح.، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(38) علي شمخاني: ولد في مدينة الاهواز من محافظة خوزستان سنة 1955، من قبيلة عربية وهي قبيلة بني تميم حصل على شهادة الماجستير في العلوم الزراعية، وماجستير اخرى في العلوم العسكرية تولى العديد من المناصب العسكرية ابان الحرب العراقية – الايرانية 1980، مثل قائد القوات العسكرية في اقليم خوزستان مسقط راسه، وقاد بالإنابة القوات الايرانية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المرقم(598) والمتعلق بإنهاء الحرب العراقية– الايرانية عام 1988، ويعد شمخاني من الشخصيات الاصلاحية في ايران. شبكة المعلومات الدولية الانترنت، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(39) فوزي درويش، العلاقات الامريكية الايرانية تحديات الواقع وافاق المستقبل، مجلة مختارات ايرانية، العدد 51، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية.

(40) حمدي عيسى سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الاولى(1988– 2014)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2015، ص59–60.

(41) كيهان برزكر، سياست خارجي ايران از منظر رئاليسم تهاجمي وتدافعي، سال اول، شماره15، بهار1388، ص115.

(42) النظام الامني في الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص11.

(43) المصدر نفسه، ص12.

(44) الارهاب: لغويا فان الارهاب من الرهبة اي الخوف ، او بمعنى التخويف واشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع والهدف منه خلق عدم الاستقرار لتحقيق غايات واهداف معينة وانه من المفاهيم النسبية المتطورة يختلف من مكان لأخر ومن شخص لغيره، ومن عقيدة او فكرة لغيرها وبحسب المتغيرات الظرفية والمكانية، وقسم اخر عرفه انه العنف المنظم بمختلف اشكاله والموجه نحو مجتمع ما او حتى التهديد بالعنف سواء اكان المجتمع دولة او مجموعة من الدول او جماعة سياسية او عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد او احداث حالة من التهديد او الفوضى لتحقيق سيطرة على هذا المجتمع او تقويض سيطرة اخرى مهيمنة عليه وهو على انواع من اهمه ارهاب السلطة الحاكمة ضد الرعايا، ارهاب المقهورين والمظلومين ،وارهاب الحروب الاهلية الناتجة عن صراع ديني بين مجموعتين تعيشان في مكان واحد.. نسرين حمزة السلطاني، دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والارهاب، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 23، تشرين الاول، 2015، ص573.

(45) التطرف: التطرف هو الوقوف بالطرف اي بعيدا عن الوسط، فاصله في الحسابات كالتطرف في الوقوف او الجلوس او المشي وانتقل الى المعنويات كالتطرف في السلوك والدين والفكر وهي مرادفة لكلمة الغلو، وهي تجاوز الحد، وهي مضادة لكلمة الوسطية والتي هي من الوسط، اي بين الطرفين، ولقد وردت معان عدة للتطرف في قاموس اكسفورد وتعني(هي النهاية القصوى في اي خط او سلسلة متدرجة) وكذلك(الشدة والمغالاة والعنف في الانفعال والسلوك اما عن التعريفات القانونية والسياسية للتطرف فتعني الخروج العنيف عن النظام القيمي والفلسفي السائد في المجتمع، فضلا عن انها الميل لأفكار معينة واعتناقها والايمان بها رغم انها تخالف ما اتفق عليه من قوانين وما اشتهر به من اعراف كأسس العدل والحرية والمساواة... عدلي علي ابو طاحون، سوسيولوجيا التطرف الديني، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،1999، ص459.

(46) نشأ البرنامج النووي الإيراني في خمسينات القرن الماضي وكانت اسس البرنامج قد وضعت خلال الحرب الباردة وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية، وفي صيغة اتفاق ثنائي بين البلدين في برنامج تعاون نووي مدني وقع عام 1975، وحمل عنوان(برنامج الذرة من اجل السلام) في عهد حكم محمد رضا شاه واتم انشاء مركز ابحاث طهران النووي وكان يدار من قبل منظمة الطاقة الذرية في ايران وقد زود مركز الابحاث بمفاعل نووي بقدرة 5 ميجا واط امريكي الصنع، ومن نوع (pool-type) ،ولقد بدا العمل في عام 1967 وزود باليورانيوم عالي التخصيب واقيم المركز في جامعة طهران ويعد هذا المركز احد منشئات البحوث النووية الايرانية وبالإمكان ان ينتج حوالي(600 غرام) من البلوتونيوم .وبدا التفكير الايراني الجاد في العمل على امتلاك مفاعلات الطاقة الكبيرة في اواخر عام1972،حيث اعلنت الحكومة الايرانية عن نيتها انشاء عدد من محطات الطاقة النووية في غضون العشر سنوات التالية. ثم اعلن الشاه في اذار من عام 1974 عن تصور كامل لطموحاته النووية المتضمن رؤية استراتيجية تقوم على اساس تنفيذ خطة طويلة المدى في

غضون عشرون عاما لامتلاك القدرة على انتاج حوالي 23 الف ميجا واط من الطاقة النووية، وفي تشرين الثاني من العام نفسه وقعت ايران اتفاقات لشراء مفاعلين للماء الثقيل من المانيا بطاقة كل منهما1200 ميجا واط الا ان عام 1979 كان العام الفصل في مسار البرنامج النووي الايراني بسبب قيام الثورة الاسلامية بقيادة الامام الخميني فأوقف الغرب والولايات المتحدة كل اشكال التعاون مع ايران وايضا توقف البرنامج النووي الايراني نسبيا اثناء اندلاع الحرب العراقية–الايرانية واستؤنف في التسعينات.. الشيخ حسام احمد شعيب، ايران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، ط1، دار الاحباب، سوريا، دار الاحباب، ص195–198.

(47) رندة تقي الدين، مخاطر البرنامج النووي الإيراني، جريدة الحياة اللندنية، العدد3،11 كانون الثاني، 2011، ص6.

(48) خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الايراني، الكويت، 2007، ص20.

(49) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2009، ص242.

(50) حمدي عيسى سليمان، المصدر السابق، ص61.

(51) ابراهيم عرب، الهجوم على ايران امر محسوم والحرب قادمة، الحقيقة الدولية، عمان، 13 تشرين الاول، 2007.

(52) خالد بن محمد العلوي، المصدر السابق، ص23.

(53) عبد الله فالح المطيري، المصدر السابق، ص75.

(54)Guzansky.y.، the arab gulf states and the lranian nuclear، challerge the line of fire، meria، 2010، journal،vol.14p.31-14.

(55) وقعت هذه الكارثة في مفاعل تشيرنوبيل وهي من اكبر الكوارث النووية التي شهدها العالم في 26 نيسان 1986 في جمهورية اوكرانيا السوفيتية حيث كان ما يقارب ال200 موظف يعملون في مفاعل الطاقة النووي يقومون باجراء عملية محاكاة وتجربة حصل الانفجار ولقي 36 شخصا مصرعهم واصيب اكثر من 2000 شخص وبعد الانفجار اعلنت السلطات في اوكرانيا ان منطقة تشرنوبل منطقة منكوبة ..شبكة المعلومات الدولية الانترنت، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(56) كيهان برزكر، المصدر السابق، ص132.

(57) مغازي البدراوي، البرنامج النووي الايراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة اراء حول الخليج، العدد 17، 2006، ص659.

(58) حمدان مجزع الشمري، الملف النووي الايراني الى اين، الكويت، 2007، ص34.

(59) عبدالله فالح المطيري، امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية،2011، ص81.

(60) محمد بن زايد ال نهيان: ولد في 11 اذار1961، نشأ في كنف والده الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان وامه فاطمة بنت مبارك اكمل تعليمه النظامي في دولة الامارات العربية المتحدة ثم المملكة المتحدة وتخرج من اكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية عام1979 واشتمل تدريبه العسكري على دورة دروع تأسيسية ودورة طيران تأسيسه وتحويل طائرات عمودية وطيران تكتيكي ودورة مظلين تولى منصب ولي عهد ابو ظبي في

سنة2004، وفي نفس العام تولى منصبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة ابو ظبي. شبكة المعلومات الدولية الانترنت، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(61) جاك شيراك: ولد في فرنسا عام1932، وبعد تخرجه من كلية العلوم الادارية عينه رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو مديرا لمكتبه ، انتخب نائبا عن الديغوليين عام1967 وعين سكرتير دولة لشؤون العمال ثم للاقتصاد والمالية، شغل منصب وزير مرات عدة تحت رئاسة بومبيدو وبالأخص وزيرا للزراعة 1972–1974، حيث اظهر عنادا وصلبا للدفاع عن مصالح المزارعين الفرنسين في مباحثات السوق الاوربية المشتركة شغل منصب رئيسا للوزراء في عام 1974 وبسبب اختلافه مع رئيس الجمهورية جيسكار ديستان قدم استقالته من رئاسة الوزراء وانتخب في عام 1977 رئيسا لبلدية باريس ورشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام1981ولكنه لم ينجح، وفي عام 1995 رشح نفسه مرة اخرى للرئاسة وحصل على نسبة اعلى من النصف، توفي في عام2016، تاريخ العالم، ص82–83.

(62) امنية عبدالوهاب السيد، السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الخليج العربي 2010–2016، المركز الديمقراطي العربي، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الرابط de،htpp://democraticac

(63) عبد الحميد الانصاري، متى تتحرك دول الخليج ازاء البرنامج النووي الايراني، الامارات، مركز الخليج، العدد 18، 2006، ص55.

المصادر

اولا: الموسوعات والقواميس

1-الكيالي، عبد الوهاب، واخرون، موسوعة السياسة، بيروت، ط1، الجزء الثاني، الجزء الرابع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

2-خليل، احمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

3-شاكر، محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة

1-البستكي، نصرة عبدالله ، امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، بيروت، 2003.

2-الجازي، ممدوح بريك محمد، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003-2011، ط1، الاردن، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

3-الداود، محمود علي، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، د.ط، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980.

4-العاني، مصطفى، مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (الواقع والمبررات)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2006.

5-العلوي، خالد بن محمد، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الايراني، الكويت، 2007.

6-ابو طاحون، عدلي علي، سوسيولوجية التطرف الديني، الاسكندرية، 1999.

7-ابي زيد، سركيس، ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، ط1، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2010.

8-ابراهيميان، اروند. تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، الكويت، 2014.

9--حسين، خالد، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، بيروت، 2009.

10-سويد، ياسين، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج واقع وخيارات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

11-شاكر، محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003.

12-شعيب، الشيخ حسام احمد، ايران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، ط1، دمشق، دار الاحباب.

13-عبد المنعم، محمد نور الدين، النشاط النووي الايراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2009.

14-عبيد، منصور حسن، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، 2004.

15-متي، انطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798-1979)، بيروت، دار الجبل،1993.

16-مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النظام الامني في الخليج العربي ، ط1، 2008.

17-ولبر، دونالد، ايران في ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسين، القاهرة، دار مصر للطباعة.

18-وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني – الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه 1928-1939، بغداد، دار الرشيد، 1982.

ثالثا: الاطاريح والرسائل الجامعية

1-العبيدي، محمد عبدالرحمن يونس ايران وقضايا المشرق العربي1941-1971، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2005.

2-المطيري، عبد الله فالح، امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية، 2011.

3-سليمان، حمدي عيسى، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الاولى1988-2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2015.

4-محمد، خالد احمد، اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية الايرانية 1979-2000، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

رابعا: الصحف والمجلات

1-ادريس، محمد السعيد، الخليج والازمة النووية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، 2009.

2-البدراوي، مغازي، البرنامج النووي الايراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة اراء حول الخليج، العدد17، 2007.

3–الانصاري، عبد الحميد، متى تتحرك دول الخليج ازاء البرنامج النووي الايراني، مجلة اراء حول الخليج، الامارات، مركز دراسات الخليج، العدد 18، 2006.

4–السلطاني، نسرين حمزة، دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والارهاب، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 23، تشرين الاول، 2015.

5–العاني، رافد احمد امين، الامن الاقليمي الخليجي بين الخطر الايراني والتحديات الداخلية، مجلة جامعة تكريت للعوم القانونية والسياسية، العدد1، السنة 1، 2009.

6–تقي الدين، رندة، البرنامج النووي الايراني، جريدة الحياة اللندنية، 9 كانون الثاني 2011.

7–درويش، فوزي، العلاقات الامريكية– الايرانية تحديات الواقع وافاق المستقبل، مجلة مختارات ايرانية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 80، 2003.

8–سنو، عبدالرؤوف، اتفاقات بريطانيا مع امارات الخليج العربية(1798–1916)، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، 1998، العدد174.

9–علي، نجاح محمد، البرنامج النووي الايراني بين شد وجذب، مجلة اراء حول الخليج، العدد 12، 2005.

10–مبيضين، مخلد، العلاقات الخليجية – الايرانية 1997–2006، مجلة المنارة، عمان، العدد2، 2008.

خامسا: الكراسات والنشرات

1–اشرف محمد كشك، العلاقات الخليجية الايرانية الواقع وافاق المستقبل، سلسلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، اذار، 2014.

سادسا: المصادر الاجنبية

1-G.E.Petrson،life after oil: economic aiternatives for the arab gulf states،2009

2-Guzansky.y.the arab gulf states and the lranian nuclear،challerge the the line of fire،meria،2010.

3-sahim lrans nuclear program ،part1،online،article،payvand lran news،2003.

سابعا: المصادر الفارسية

1-فراهم كشور، فصلنامه مطالعات تاريخي، سال اول، شماره يك، طهران، 1338.

2-كيهان برزكر، سياست خارجي ايران از منظر رئاليسم تهاجمي وتدافعي ، سال اول،شمار15، طهران، بهار، 1388.

ثامنا: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

1-ابراهيم عرب، الهجوم على ايران امر محسوم والحرب قادمة، عمان الحقيقة الدولية،13 تشرين الأول 2007.

2-وسام الدين العكلة، امن الخليج العربي بين سندان التهديدات الايرانية ومطرقة الدرع الصاروخية الامريكية.

3-امنية عبد الوهاب السيد، السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الخليج العربي 2010-2016، المركز الديمقراطي العربي.